محضر جلسة اللجنة التأسيسية للجماعات العمومية والمحلية 18

محضر جلسة

تاريخ الاجتماع 17: أفريل 2012.
اجتماع :عدد 18.
جدول الأعمال :الاستماع الى السيد مختار الهمامي مدير عام مركز التكوين ودعم اللامركزية بوزارة الداخلية.
افتتاح الجلسة :التاسعة صباحا.

في إطار مواصلة جلسات الاستماع إلى خبراء واكاديميين في مجال نظرها عقدت لجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية جلسة استماع الى السيد مختار الهمامي مدير عام مركز التكوين ودعم اللامركزية بوزارة الداخلية.
وبعد أن قام المداخل بعرض موجز لسيرته الذاتية أوضح أن مداخلته بعنوان" الإدارة اللامركزية والإدارة اللامحورية الأفاق والرهانات" تهتم بأربعة محاور كبرى:
أولا التوازن المنشود بين الإدارة اللامحورية والإدارة اللامركزية والمقصود بالتوازن هو مبدأ ضمان الاستمرارية التي هي نتيجة التوازن بين السلطة والحريات العامة والحفاظ على هذه الأخير ويفترض هذا التوازن الفصل بين السلط والمعادلة الصحيحة بين اللامركزية و اللامحورية بأن لا تتغول واحدة على الأخرى فالإدارة اللامحورية تبقى ضرورية.
والتوازن المنشود لا بد يجد أساسه في الدستور الذي يكرس نظاما لامركزيا متوازنا يقوم على مراجعة كاملة للتصور القائم وهو أمر يتطلب إصلاح التنظيم السياسي ككل وتوخي المرحلية في ذلك والتوسع في مفهوم الديمقراطية على النحو الذي يؤدي إلى التوسع في مفهوم اللامركزية فالتوازن في التصور الدستوري يضمن تقييد السلط العامة بمضامين تنظيم الإدارة اللامحورية واللامركزية.
ومن حيث هيكلة السلط فهي تطرح إشكالا يتعلق بالتوازن في الاختصاصات. وأوضح المداخل أن مؤسسة الوالي تجد جذورها التاريخية في (القايد) وأنه يمارس في الواقع مهاما موسعة تجد أساسها في التراتيب وتتجاوز بكثير مجرد الصلاحيات المضبوطة بنص القانون لذلك لا بد من دسترة هذه المؤسسة كوسيلة لضبط صلاحيات الإدارة اللامحورية بدقة و"لفك الارتباط بين اللامحورية واللامركزية" وهيمنة الأولى على الثانية ولتجاوز الخلط بين الصلاحيات وازدواجيتها بيد الوالي ما ينجر عنه غياب المساءلة. ونجد التداخل في الوظائف أيضا في مؤسسة رئيس البلدية الذي يتمتع إضافة لهذه الصفة بعضوية المجلس الجهوي ومجلس التنمية المحلي ومجلس المستشارين.
وفي دراسته للتوازن في الانتشار الهيكلي والجغرافي للإدارات لاحظ ظاهرة التفوق الواضح للإدارات اللامحورية على الإدارات اللامركزية خاصة من حيث الكم أي (عدد المعتمديات مقارنة بعدد البلديات) ومن حيث الموارد البشرية للإدارات. كما لاحظ ضعف انتشار البلديات في بعض الجهات مقابل ارتفاع عدد المجالس القروية رغم ارتفاع عدد سكانها بالنسبة للبعض ليصل 25 ألف ساكن.
أمّا بخصوص التوازن في الوسائل والاعتمادات طرح التساؤل حول منوال التنيمة الذي نريده؟ وميز المداخل بين المنوال الذي يعتمد على تدخل الخواص والمنوال الذي يعتمد على القطاع العمومي وذلك التمييز ترتبط بمفهوم دور الدولة وميز بين الدولة الممولة للمشاريع واعتماد الحوافز الجبائية والتشجيع على الاستثمار.
المحور الثاني يتعلق بالتقسيم الترابي الجهوي وخصوصياته ودوره في مجال التنيمة من خلال قراءة نقدية لثلاث نماذج كتصورات بدأت منذ الثمانينيات وهي على التوالي: تقسيم التراب التونسي إلى ستة (06) أقاليم تنموية والتقسيم الترابي لخمس(5) جهات كما هو مقترح في الكتاب الأبيض وتقسيم ترابي ثالث مقترح من قبل مجموعة من خبراء التهيئة العمرانية تتمثل في(11) جهة ويركز على

مقاييس اقتصادية كما تم عرضها بالرسوم البيانية. كما أوضح أن مفهوم الجهة له تأثير على منوال التنمية المزمع تبنيه.
وتم تناول أمثلة الأقاليم من خلال تنظيم إقليم تونس الكبرى أومن خلال مثال الدواوين التنموية التي برهنت على ضعف دورها التنموي بالأقاليم تونس الكبرى أو من خلال مثال الدواوين التي برهنت على ضعف دورها التنموي بالأقاليم التي تمثلها حيث أنها تحولت في واقع الأمر لمجرد مكاتب دراسات لأصحاب المشاريع.
وقد لاحظ المداخل أن هذه النماذج لا تستجيب للمعايير الأربعة الموضوعة (اجتماعية ـ اقتصادية جغرافية وثقافية). وهي معايير أساسية وقابلة للتطور ذلك أن تصور الجهة لا بد أن يكون مسبوقا بوضع شروط تراكب الأربع معايير المذكورة لضمان النجاعة. واعتبر أن من شروط نجاح كل تقسيم جهوي قيام مناطق متكاملة اقتصاديا وجغرافيا ومنسجمة اجتماعيا وثقافيا تمكن من التحكم في التباينات الناتجة عن التزايد الجغرافي والتوزيع غير المتكافئ للسكان. واعتبر أن توفير موارد مالية وبشرية مسألة جوهرية في هذا النجاح لذلك لا بد من تكريس استقلالية الموارد البشرية للجهة عن موارد الدولة بواسطة الوظيفة العمومية الجهوية تكون لها خصوصيتها وتكوين الإطار الوظيفي على هذا الأساس.
وتناول المحور الثالث قراءة في مشاريع الدساتير المقدمة فيما يتعلق بالجماعات المحلية فمن خلال عرض مختلف رؤيا الأحزاب للامركزية من حيث الجوانب الشكلية والموضوعية من حيث المحتوى. ويتبن أنه يوجد مبادئ متفق عليها كاللامركزية والانتخاب والاستقلالية وأخرى ما تزال محل نقاش مثل مجال القانون وشكل نظام الدولة و موقع الإدارة اللامحورية.
أما المحور الرابع والأخير فيتعلق بمشروع دستور في باب الجماعات المحلية ورد في 14 فصلا اعتمد فيها أسلوب التفصيل وينص على مبدأي اللامركزية واللامحورية وينظم فيها مؤسسة الوالي وصلاحياته.
وطرح التساؤل في هذا الخصوص حول الداعي من هذا التنصيص على السلط اللامحورية في باب الجماعات المحلية كما تم تبني خيار تعميم البلديات وعلى تقسيم التراب التونسي إلى ثلاث (03) مستويات طبقا لأشكال الثلاث للجماعات المحلية: البلدية (بلديات ريفية) والولاية والجهة طبقا لمبدأ التفريق والتخلي على رقابة الإشراف وتعويضها بالرقابة القضائية اللاحقة.
كما تضمن المشروع التنصيص على آليات تشريك المواطنين ومكونات المجتمع المدني في المسائل المتعلقة بالمصالح المحلية عن طريق الاستفتاءات كما يؤكد على مبدأ التضامن بين الجماعات المحلية اعتمادا على آلية الشراكة. كما ينص على مجلس أعلى للجهات يختص بقضايا التنمية يعمل بالتوازي مع "البرلمان."

رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 14.

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة

عماد الحمامي
فيصل الجدلاوي